Khaldoun Al Naqeeb's Structuralism in his Study of Gulf State

Dr. Qais Nasir Rahi
Basrah & Arab Gulf Studies Center
The University of Basrah

Abstract:

This research aims to study the Gulf state and Understanding of power by *Naqeeb's* studies. In his study, *Al Naqeeb* aims to find a new method, so he chose structuralism to understand the Gulf state. In the result of the study, emphasizing on the importance of studying the social forcesin all its forms: religious, tribal, and economic in Political institutions.The Gulf political regimes, despite their dominationaccording to *Al Naqeeb, but* Gulf regimes are effective and not weak regimes as The United Arab Emirates has strong and cohesive institutions and the state of Kuwait, which cares for all its multicultural citizens.

بنيوية خلدون النقيب في دراسته للدولة الخليجية

م.د. قيس ناصر راهي
مركز دراسات البصرة والخليج العربي/جامعة البصرة

المستخلص:

يهدف البحث الى دراسة الدولة الخليجية وفهم السلطة من خلال دراسات خلدون النقيب. يجعل النقيب من أولويات بحثه في دراسته للدولة الخليجية هو البحث عن منهج جديد يختلف فيه عن الدراسات السابقة، لذا وقع اختيار على البنيوية لتكون أداةً له في فهم الدولة الخليجية. يتبين مع الدول الخليجية وفق دراسة النقيب أهمية دراسة دور القوى الاجتماعية بكل اشكالها الدينية، القبلية، والاقتصادية في المؤسسات السياسية، إذ إن هذا النوع من التضامنيات –كما وصفه النقيب– ليس بحاجة الى ذلك التطور الموجود في المؤسسات السياسية التي توجد في دول أخرى، وتحتوي على مؤسسات وقوى اجتماعية وفكر متقدم يعمل على رفد هذه المؤسسات والشعوب بما تحتاجه. وإن النظم السياسية الخليجية رغم وصف النقيب لها بأنها نظم تسلطية وتضامنية لكن هي في الوقت نفسه تعد نظماً فاعلة وليست نظما ضعيفة، فدولة مثل الامارت العربية المتحدة تتوفر على مؤسسات قوية ومتماسكة، تشتغل على وفق احدث التطورات العلمية، وهناك دول خليجية تعمل على رعايا مواطنيها بكل اطيافهم – الكويت مثلاً–.

مقدمة :

يبدو أن سؤال الدولة في الفكر الخليجي –إن صح القول– لم يكُن كما هو عليه في الفكر العربي في مناطق أخرى من العالم العربي، سواءً أكان في المشرق أم المغرب– مع تأكيد القول إن اهتمام الباحثين العرب لم يكُن بالشكل المطلوب–، لولا دراسات بعضهم من مثل خلدون النقيب وآخرين لا يتجاوز عددهم اصابع اليد.

ومع النقيب يمكن وصف دراساته بأنها تحليل السلطة من اجل أن تكون مدخلاً لفهم تشكل الذات وليس لتقديم نظرية في فهم السلطة فحسب. ومن هذا المنطلق يمكن طرح جملة من الأسئلة هل كان سؤال النقيب عن شكل الدولة ناجماً عن الاشتغال بالانحطاط الذي عدّه بعضهم من امثال الكواكبي نتيجة للاستبداد السياسي؟ وما الوصف الذي قدمه النقيب من خلال دراساته لشكل الدولة الخليجية؟ وما مرتكزات هذا الشكل أو الأنموذج؟ والاهم من كل ما تقدم، ما المنهجية التي اتبعها النقيب في دراساته؟ كل تلك الاسئلة وغيرها تحاول هذه الدراسة الاجابة عنها، وفق منهج وصفي تحليلي يسعى للبحث عن معرفة مدى قرب الباحثين العرب من واقعهم وهذا أولاً، وطبيعة المعالجات التي قدموها ثانياً.

يجعل النقيب من أولويات بحثه في دراسته للدولة الخليجية هو البحث عن منهج جديد يختلف فيه عن الدراسات السابقة وبالنتيجة يبتعد أيضاً عن المناهج المتبعة في تلك الدراسات، الدراسات التي ادرك النقيب أنها لا تمتلك الادوات والمفاهيم التي تمكنهم من فهم الدولة الخليجية من دون الاعتماد على الفهم الاقتصادي والنفط بشكل خاص، وهذه النتيجة هي التي جعلت منه لا يهتم كثيرا بتأثير النفط وفي الوقت نفسه لا يبعد تأثيره على الحياة السياسية، لذا وقع اختياره على البنيوية لتكون أداةً له في فهم الدولة الخليجية.

ومن الواجب القول أن ليس من أرب هذا البحث أن يوفر عرضاً وافياً للبنيوية بشكل عام، بقدر ما يسلط الضوء على حضورها عند خلدون النقيب بشكل خاص، لأن الهدف الأول ربما يبعد الباحث عن هدف الدراسة المتمثل بالتعرف على ادوات النقيب في دراسته للدولة الخليجية. مع التأكيد على إن البنيوية على اختلاف المفكرين في تصنيفها، سواءً أكانت

منهجاً، مذهباً، أمفلسفة، فإنها تروق للكثيرين، إذ إنها تضفي موضوعية معينة على الدراسات الانسانية .

وهناك مسألة لابد من الاشارة اليها في هذه المقدمة تتمثل بالقول بأنه على الرغم من أن بعض الدول الخليجية قد حصلت فيها تحولات كبيرة على المستوى العمراني والثقافي في العقدين الاخيرين، لكن هذه التحولات لم تشمل النظام السياسي، إذ لم تتغير هذه الدول في نظمها عما كانت عليه حين دراسة النقيب لها .

أولاً- خلدون النقيب وفهم الدولة:-

أ- خلدون النقيب(سيرته الفكرية):-

اقترن اسم خلدون النقيب بدراسة الدولة الخليجية على الرغم من أنه كتب دراسات أخرى، لم تشر في عنواناتها الى الاهتمام بالدولة الخليجية ولكن مضمونها لم يبتعد عن ذلك. وعلى وفق ما تم ذكره، إن الاشتغال على التعريف بخلدون النقيب في هذا الجزء من البحث يأتي ضمن سياق التعريف بمنجزه الفكري وليس بشخصه.

لعل ما يُحسب للنقيب اشتغاله على دراسة النظم السياسية الخليجية المعاصرة، والنظام يُفهم هنا ليس السلطة فحسب، بل مجموعة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فضلاً عن المؤسسات الأخرى. يُعدّ خلدون النقيب واحداً من أبرز مفكري الكويت، حصل عام ١٩٧٦م على الدكتوراه من جامعة تكساس- اوستن في الولايات المتحدة الامريكية، وشغل منصب عميد كلية الآداب في جامعة الكويت لسنواتعدة، أسس ورأس تحرير (المجلة العربية للعلوم الانسانية) من عام ١٩٧٩م لغاية عام ١٩٨١م، ثم رأس تحرير مجلة العلوم الانسانية١٩٦٨-١٩٨٣[1].

من اهم مؤلفاته:-

١- المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، ط أولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦م.

يحاول النقيب في هذا الكتاب دراسة المجتمع والدولة في الخليج وهنا يختلف عن أطروحة الحالة الطبيعية- التي تدرس الدولة ضمن سياق الاستعمار البريطاني – ويمكن القول أن هذا

الكتاب يمثل الفهم الاجتماعي مقدمة ضرورية للفهم السياسي، وهو يختلف عن دراسات المؤرخين والصحفيين والخبراء الاقتصاديين، إذ يركز على بنية المجتمع وبشكل خاص بنية السلطة .

٢- الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة، ط أولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١م.

يتضمن هذا الكتاب مجموعة دراسات تنتظم في ثلاثة اقسام من بينها الأصول الاجتماعية للدولة التسلطية في المشرق العربي والتنظيمات الاجتماعية للدولة التسلطية، فضلاً عن التسلطية والمجتمع الجماهيري، ويتخلل هذه الاقسام فصول عدة تحتوي في ضمنها عدة دراسات تُعبر عن بنيوية النقيب. التي سيشار إليها في الصفحات القادمة .

٣- القبيلة والديمقراطية، حالة الكويت، ط أولى، بيروت ولندن، دار الساقي، ١٩٩٦م.

وهو عبارة عن مجموعة دراسات اجتماعية عن الكويت، وقد بيَّن فيه اهمية الكويت بوصفها إنموذجاً للتغيير نحو النظام العالمي الجديد بعد احداث الخليج، فضلاً عن امتلاكها تجربة ديمقراطية جادة منذ ستينيات القرن العشرين، لكنها تشترك مع دول الخليج الاخرى في طابع القبلية على التركيبة السكانية .

٤- في البدء كان الصراع، جدل الأمة والدولة والاثنية والدين، بيروت ولندن، ط أولى، دار الساقي،١٩٩٧م.

إن هذا الكتاب معني برصد مسيرة المجتمع العربي عبر الصراع التاريخي ويقدم تصورات لدراسات اوسع، يحاول فيه المؤلف التوصل الى حد الاشارة الى اخطار الوعي الزائف بالتاريخ واخطار التوهم وايهام الناس بحقيقة مجتمعهم وحقائق التاريخ [٢] .

٥- آراء في فقه التخلف (العرب والغرب في عصر العولمة)، تحرير عبد الرحيم حسين، دار الساقي، بيروت–لندن، ٢٠٠٢م.

وهو عبارة عن مجموعة دراسات لخلدون النقيب، حررها د. عبد الرحيم حسين. يتضمن ستة فصول حول فهم التخلف، ولاسيما تخلف المجتمع المدني وفقر السياسة، سواءً أكان في

التجربة الكويتية أم المسألة العراقية، فضلاً عن الحديث عن التطبيع وكذلك فصل عن المواجهة التاريخية مع الغرب، وجاء الفصل السادس للحديث عن ثقافة التخلف .

لقد أوضح النقيب أنه لا يعقل أن يعيش العرب قروناً طويلة من التخلف من دون أن يؤثر ذلك في الطريقة التي يفكرون بها، فثقافة التخلف تعود الى تخلف المجتمع، ومن مظاهر التخلف الخالص الثقافي، استشراء ثقافة التسلط والاستبداد في قيم الافراد في المجتمع العربي الى درجة يصعب ولا نقول يستحيل معها طرح مشروع تطبيق عملي للديمقراطية الدستورية والاسس المعيارية التي تقوم عليها[٣]. وهنا اشار النقيب الى إن مع وجود ثقافة التسلط والاستبداد التي هي من مظاهر التخلف لا يمكن طرح مشروع بديل، ألا وهو الديمقراطية الدستورية، ويبدو هنا أنه يختلف ويقترب مع بعض المفكرين العرب ومن ضمنهم الكواكبي – ولاسيما في كتابه طبائع الاستبداد–الذي جعل من الاستبداد السياسي أصل الانحطاط، وبين أن معالجته تتم من خلال العمل بالشورى الدستورية، أما النقيب فإنه يعد الاستبداد السياسي مظهراً من مظاهر التخلف وليس هو الأصل .

ب– فهم الدولة:–

على الرغم من أن مفردة الدولة (Etat أو state) لم تظهر في اللغات الغربية إلا في العصر الحديث، لكن الاهتمام بها يعود الى بدايات الفكر البشري، ذلك أن المجتمعات السياسية في العهد القديم وفي القرون الوسطى تدعى بأسماء تنم عن درجة تطورها الاجتماعي، ومدلولها السياسي، الذي يختلف عما تحتويه الدولة في يومنا هذا من قوانين ومؤسسات واتجاهات[٤]. مع تأكيد حضور استعمال مفردة الدولة عند ابن خلدون في مقدمته . لقد حظي هذا المفهوم (الدولة) باهتمام واسع عند الفلاسفة[٥]، فقد اتفقوا على أن الدولة هي قمة الهرم التي يصبو لها البناء الاجتماعي الحديث، ومكنون طبيعتها في انفرادها بالسيادة على جميع أشكال التجمعات الأخرى[٦]. وفي معجم لالاند يعني مفهوم الدولة: "مجتمع منظم ذو حكومة مستقلة ويضطلع بدور شخص معنوي، اعتباري مميز تجاه المجتمعات المماثلة الأخرى التي يقيم معها علاقات"[٧] .

لكن امام ما ذكر من فهم اصطلاحي لمفهوم الدولة لابد من القول أن كل تفكير حول الدولة يدور على محاور ثلاثة: الهدف، التطور، والوظيفة، إذ يتفرع كل محور الى محاور ثانوية تطرح فيها أسئلة جزئية، ويمكن القول أيضاً أن كل سؤال جزئي يقود صاحبه الى السؤال المحوري، وأن كل محور يذوب في المحورين الآخرين، فمن يشتغل على هدف الدولة يقترب من الفلسفة، ومن يبحث عن التطور يقترب من منهج المؤرخين أما من يتساءل عن وظيفتها ويحلل آلياتها الاجتماعية يقترب من علم الاجتماع[٨]. ولكل منهج يدرس الدولة طريقته المتميزة في التعامل مع المواد المتوفرة له، فقد نجد في مؤلف ما مواد قانونية وتاريخية واجتماعية وفلسفية، المهم هو كيفية استغلال تلك المواد [٩]. وهكذا فأن ما تعنيه كلمة دولة يعدّ أمراً شائكاً ومربكاً .

أما عن خلدون النقيب فإنه يفهم الدولة من خلال وظيفتها وهدفها بوصفها مؤسسة فأما مؤسسياً، أي من حيث كونها شبكة من المؤسسات المخصصة للحكم، أو وظيفيا، أي من حيث الوظائف التي تؤديها مؤسسات الدولة، ويمكن الجمع بين التعريفين على اساس إن جميع الدول لابد أن تشتمل على اربعة عناصر[١٠]:-

أ- شبكة متمايزة من المؤسسات والكوادر كالحكومة (السلطة التنفيذية) والبرلمان (السلطة التشريعية إن وجدت)، القضاء (السلطة القضائية)، اجهزة الحكم المحلي، وادوات العنف(الجيش والشرطة)....الخ .

ب- مركز للسلطة بحيث تشع العلاقات السياسية منه الى خارجه .

ت- منطقة محددة أو اقليم يمارس فيه هذا المركز سلطته .

ث- يمارس كذلك احتكارا على اشتراع القوانين الملزمة وسنها، ويستند الى احتكار استعمال وسائل العنف المادي(مبدأ السيادة) .

وقد ابدى النقيب فهماً متقدماً ومتواصلاً مع مايجرى في العالم الغربي من شكل للدولة المعاصرة، إذ بين أن شكل الدولة الحديثة في بدايتها بعد الثورة الفرنسية ارتبط بشكل الدولة الأمة من اجل التنظيم الاداري للسلطة أما مع المدرسة الالمانية فقد تحول هذا الشكل من الانتماء والعضوية الى الدولة واسبقيتها على المواطن الفرد، وما المواطن إلا جزءاً من كل

تجسده الدولة ويرتبط معها بروابط وثيقة[١١]. "وهكذا فبدلاً من أن تضمحل وتضعف القومية الحيوانية اللاواعية تحت تأثير عقلانية عصر التنوير، اكتسبت حياة جديدة "[١٢] .

ويميز النقيب هذا الشكل من الدولة القومية عن الشكل الذي يؤمن به [١٣] :

١- أن هناك امة محددة وذات شخصية خاصة متميزة .

٢- أن مصالح هذه الأمة وقيمها لها الاسبقية على كل القيم والمصالح الأخرى .

٣-أن هذه الامة لابد أن تكون مستقلة قدر المستطاع ولها السيادة السياسية على مواطنيها" .

ولعل ما يُميز النقيب هنا هو قوله بأن فهم الدولة الأمة في بداية تشكلها بعد معاهدة ويستفاليا ١٦٤٨م، قد اختلف عن الفهم الالماني وهذا التمييز مهم لأن الامة قد اعطت أهمية كبيرة في الفكر الالماني سواء أكانت مع فخته وهيردر أم مع غيرهما، لكن استعمال كلمة امةnation أو قومية أو جماعة في الفكر الغربي متفق على دلالتها إذ لا تحدث التباس عند المتلقي الغربي، أما في الفكر العربي فيوجد التباس فالبعض يشير الى الدولة الأمة والوطنية واحيانا القومية، وكذلك فهم الأمة سيكون وفق الايديولوجيا، إذ أن الاسلامي يفهمها وفق الامة الاسلامية، والقومي يفهمها وفق الامة العربية والى غير ذلك .

ويبقى ما ذكر عن النقيب هو في اطار البحث عن وظيفة الدولة، وبالنتيجة فإنه ينتمي الى دراسات علم الاجتماع فحسب، غير أن هذا الامر قد اختلف مع النقيب حين اشتغل على منهج قربه من البحث في هدف الدولة الذي هو اشتغال فلسفي، وعلى الرغم من قناعة الباحث بأن هذا التقسيم يعدّ قاتلاً للفهم، لكن سلطة الاختصاص تحتم احترام ذلك، وإن وجدت نصوص عابرة في المجال السياسي والاجتماعي بشكل خاص .

ج- هل ثمة منظور مختلف لدراسة الدولة الخليجية عند النقيب؟

يمتاز النقيب بأنه جعل من الاجتماعي مدخلاً لفهم السياسي كما اشير الى ذلك سابقاً، وهذا الأمر له أهمية في الابحاث الاكاديمية، ولاسيما في المنطقة العربية، وذلك لأن الدولة الراهنة لا تقوم على فعل سياسي ناتج عن مؤسسات سياسية بقدر ما هو نتيجة لفاعل اجتماعي .

هناك رأي لـ محمد عابد الجابري جدير بالاهتمام يقول فيه: "أن نقطة الضعف الخطيرة التي عاناها الفكر العربي النهضوي الحديث والمعاصر، ومازال يعانيها الى اليوم، هي تقاعسه أو احجامه أو عجزه عن طرح مسألة الدولة في الوطن العربي قديما وحديثا: كيف تشكلت، وكيف تعيد تشكيل نفسها؟ وما مقومات وجودها؟ وكيف تحافظ على هذا الوجود؟ وما نوع الشرعية التي تستند اليه، وما دورها الاجتماعي؟ وما طبيعة علاقتها بمواطنيها؟"[١٤] . لذا ان موضوع الدولة الواقعية ينبغي أن يأخذ اهتماماً واسعاً من الباحثين الذين ربما انشغلوا بموضوعات ثانوية أو جزئية وتركوا الكل الذي تنتمي اليه كل تلك الجزئيات، وربما النقيب كان واحداً من أولئك الذين اهتموا بهذا الكل (الدولة) .

يتفق اغلب الباحثين على إن الدولة العربية لم تقم على بنية عقلية تطورية، بل يغيب عنها البناء المؤسسي، بالاتكاء على سياسة القهر المُرتكز على البنى السابقة على الدولة، وبحسب الباحث التونسي هشام جعيط، الذي يقول:" إن الدولة العربية مازالت لا عقلانية، واهنه، وبالتالي عنيفة، مرتكزة على العصبيات والعلاقات العشائرية، على بنية عتيقة للشخصية"[١٥]، وإن الفكر العربي المعاصر لا يهتم بالدولة العربية القائمة، إنما ينساق حول طوبائيات جديدة هي المجتمع (المجتمع العصري الليبرالي) و(المجتمع اللاطبقي الماركسي) و(المجتمع العربي الاشتراكي الموحد)[١٦]. أما مع النقيب فإنه قد حاول دراسة الواقع المعاش وتشخيصه أولاً، ومن ثم اعطاء الفهم المناسب له .

حاول النقيب دراسة الموضوع من خلال مجموعة من الادوات المفهومية البنيوية لتوليد إنموذج نظري للمجتمع، إذإن البحث في المجتمعات العربية وفق رؤيته يفترض الاعتماد على التفسير البنيوي، ويقصد به هنا البحث عن علاقات الترابط بين مؤسسات هذا المجتمع[١٧]. وهذه الدراسات يفتقر لها البحث العربي الذي عادة يشتغل على الطابع النظري، ويبتعد عن الواقع أو يشتغل على الواقع–عادة ما تكون كتابات اعلامية– وينسى الاطار النظري .

ثانياً– منهجية النقيب:–

يشتغل النقيب على تحليل القوى الاجتماعية والسياسية في فهم السلطة، ويثير مسألة مهمة من الواجب الوقوف عندها وهي افتراض معرفة الدراسات الاجتماعية والسياسية للقوى

الفاعلة التي تفرزها المنعطفات التاريخية ودراسة ايديولوجيتها المعتمدة، فضلاً عن معرفة القوى الهامشية، موظفاً في ذلك رؤية بنيوية، تعتمد على فهم الممارسات الاجتماعية في تحليل السلطة وهنا لا يعني الرجوع الى رموز البنيوية التي انحسر الاهتمام بها والنقيب يدرك ذلك، بقدر ما يسعى الى الاهتمام بحضورها في دراساته التي يبدو أنها كانت متمثلة فيها، ولاسيما ما اختص منها في دراسة الدولة .

أ- ملاحظات عامةعن منهجية النقيب:

يمثل خلدون النقيب استمراراً للمدرسة الاجتماعية العربية الرصينة، التي كان من روادها ورموزها علي الوردي، واغناها برصيد من المفاهيم والاشكاليات، ولقد حرص من هذا الموقع، على أن يصرف عنايته العلمية بالواقع الاجتماعي العربي في كل ما كتب، ونادرا ما اهتم بالتعريف بمدارس علم الاجتماع على طريقة التأليف المدرسي، وهو ما جعل منه باحثاً اجتماعياً شديد الارتباط بقضايا الواقع بالاجتماع العربي المعاصر[١٨] .

ويلاحظ الدارس لفكر خلدون النقيب أنه دمج بين النظري والعملي، وكان فكره يتوزع على مستويات ثلاثة [١٩]:-

١- التقييم العلمي الهادئ الرصين الذي اكتسب به قيمته الفكرية كأحد اهم الباحثين العرب في علم الاجتماع .
٢- المواقف العملية الهادفة الى التغيير المستند الى المعرفة .
٣- التوجه النضالي كما انعكس في كتاب (المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة من منظور مختلف)، إذ تعرض بسببه للتوقيف والمحاكمة .

ويمكن القول أن النقيب يُمثل دور المثقف كما وصفه فوكو بقوله:" لا يتمثل عمل المثقف في تشكيل الارادة السياسية للآخرين، بل في اعادة مسائلة البديهيات والمصادرات عن طريق التحليلات التي يقوم بها في المجالات الخاصة به، وفي زعزعة العادات وطرق العمل والتفكير، وفي تبديد المألوف المسلّم به، وفي استعادة حدود القواعد والمؤسسات، وفي

المشاركة انطلاقاً من اعادة المشكلة هذه (حيث يقوم بعمله الخاص كمثقف) في تكوين ارادة سياسية (حيث يؤدي دوره كمواطن)" [٢٠].

ب-بنيوية النقيب:-

يوظف النقيب المنهج البنيوي – يستعمل للتعبير عنها البنائية[٢١] وليس البنيوية- بغض النظر عن شعبيته التي انحسرت منذ اواسط سبعينيات القرن العشرين، وهو يعلم أن مفهوم القوى الاجتماعية(Social Force) قد عانى أيضاً بعض الانحسار وهذا المفهوم يُعنى بالقوى الاجتماعية التي لها تأثير على السلوك الاجتماعي ويقصد به في دراساته الجماعات التي تستعمل القهر وسيلة لتحقيق اهدافها على حساب الجماعات الاخرى، ومن الامثلة: العسكر، القوى القبلية والطائفية، والمثقفون....الخ[٢٢]. وقبل الولوج في بنيوية النقيب في فهم الدولة لابد من الاشارة بشكل مختصر الى البنيوية .

١- البنيوية (تعريف عام):-

إن مصطلح البنيوية هو العنوان الجامع الذي ابدعه جاكبسون(١٨٩٦-١٩٨٢م) عام ١٩٢٩م لوصف الاعمال النظرية لحلقة براغ اللغوية[٢٣]. والبنية هي نسق من العقلانية التي تحدد الوحدة المادية للشيء وهي القانون الذي يفسر هذه الوحدة، ان ربط البنية بالعقلانية يعني أنها ليست وجودا عيانيا أو تجريبيا قابلا للقياس، إنما هي بناء نظري للأشياء، كما إن ربط مفهوم البنية بمفهوم الوحدة يعني أنها بناء مستقل بذاته لا يحتاج في تحولاته الى أي عنصر خارجي، وبسبب هذه الاستقلالية تنزع البنية الى الثبات[٢٤].أما البنية عند الفلاسفة فتعني ترتيب الاجزاء المختلفة التي يتألف منها الشيء أي الكل الذي يؤلفه من الظواهر المتضامنة بحيث تكون كل ظاهرة منها تابعة للظواهر الأخرى ومتعلقة بها[٢٥].

وقد كانت كلمة البنية وما زالت تستعمل في سياقات مختلفة في شتى الحقول المعرفية في ميداني العلم والانسانيات، وقد علق بارت على منشأ هذه الكلمة قائلاً إنها كلمة قديمة ذات منشأ تشريحي[٢٦].والبنية سيدة العلم والفلسفة بلا منازع منذ عام ١٩٦٦م-على حد تعبير زكريا ابراهيم-، واحتلت مكان الصدارة بين مفاهيم الفكر، فبعد أن كان الفلاسفة لا يتحدثون إلا عن التاريخ، الوجود، الانسان، اصبحوا لا يكادون يتحدثون إلا عن النسق، النظام، اللغة،

والبنية، وهكذا في السنوات ما بين عامي ١٩٦٠-١٩٦٦م، كان مولد نزعة فلسفية جديدة اطلق عليها الفرنسيون اسم البنيوية[٢٧] .

أما القول بأنها منهج، إذ يشار الى أنها منهج مشترك بين بعض العلوم الانسانية لادراك الواقع البشري من حيث هو بنية كلية لا معنى لها في ذاتها ولا معنى لعناصرها إلا بالنسبة لبعضها البعض، وبالنسبة للكل فهي منهج تحليلي وموضوعي[٢٨].وقد ظهرت كمنهج ومذهب فكري على انها ردة فعل على الوضع المتشظي الذي ساد العالم الغربي في بداية القرن العشرين، وهذا ما انعكس على شتى انواع المعرفة وتشظيها حين تفرعت الى تخصصات متعددة لتبحث في عزلة الانسان عن واقعه والعالم من حوله وشعوره بالاحباط، وهنا ظهرت الاصوات التي تنادي بالنظام الكلي المتناسق الذي يوحد العلوم ويربطها ببعضها، ومن ثم يفسر العالم ويجعله بيئة مناسبة للانسان[٢٩] .ومما تجدر الاشارة اليه ان مفهوم البنية قد وجد في كتابات (روسو وماركس وفرويد) وغيرهم لكنه لم يصبح اداة للتحليل وقاعدة لمنهج نظري إلا بعد عام ١٩٢٨م، حيث بدات تشكل البنيوية[٣٠].

ولابد هنا من ذكر ملاحظتين تتعلق بالبنيوية: الملاحظة الأولى، لا يمكن انكار الانتقادات الكثيرة التي وجهتومازالت توجه لها بوصفها تصورا معرفيا محددا للمرحلة المعاصرة، إلا أنه ينبغي تأكيد ميزة هامة لها، وهي واقعيتها وقدرتها على تفكيك محيطها واستخلاص العناصر الايجابية الكامنة فيه، بمعنى آخر، إن فوكو وغيره لم يفعلوا شيئا أكثر من اهتمامهم بواقعهم وتثمينه[٣١].

أما عن الملاحظة الثانية، إن القول بنهاية البنيوية لا يجاريها بعض الباحثين –عربياً– من مثل محمود امين العالم الذي يذكر أن البنيوية لم تنتهِ بل إن غلوها قد خف[٣٢].ويعترض هاشم صالح على من يقول بنهاية البنيوية " لا لم تنهر البنيوية، ولم تمت. كما أنه لا ينهار أي فكر حقيقي تقدمي في تاريخ البشرية، الشيء الذي انهاها هو الضجيج المفتعل الذي احاط بها"[٣٣] .ومع عبدالله الغذامي الذي جعل منها منهجا وبالنتيجة هي اداة للرؤية، ومن يستعمل هذه الاداة يجعل منها مفيدة أو غير مفيدة " [٣٤] .

٢-حضور البنيوية عند النقيب:-

يمكن ملاحظة حضور البنيوية عند النقيب الذي أكد على اشتغاله عليها من خلال من مجموعة مفاهيم اعتمدها الباحث في دراسته للنقيب، وهذه المفاهيم يعتمدها بعض البنيوين في دراساتهم، ومنها التشكل أو التكون وتتمثل عند النقيب بتشكل الحالة الطبيعية، والتحول أو الانفصال (نهاية الحالة الطبيعية)، من ثم البحث عن الترابط أو الاشتغال على شبكة العلاقات.

أ- التشكل (الحالة الطبيعية):-

إن قاعدة التكون أو التشكلمن منظور فلسفي، هو ما يجعل خطاباً معينا خطابا متفردا، ليس وحدة الموضوع، ولا البنية الشكلية، ولا التناسق المفاهيمي ولا الاختيار الفلسفي، إنما وجود قواعد التكوين أو التشكل لكل مواضيعه مهما كانت موزعة أو مبعثرة [٣٥]. وما يمثل التشكل هنا هو الحالة الطبيعية وفق منظور النقيب .

ومن أجل توضيح الحالة الطبيعية يقول النقيب" إننا نقصد بالحالة الطبيعية المحصلة الدينامية للبنى الاجتماعية-الاقتصادية، ولعمل القوى السياسية والخصائص المميزة للعلاقات الاجتماعية السائدة في مجتمع الخليج والجزيرة في فترة محددة من الزمن، هي مطلع القرن السادس عشر مثلاً، إنها الطريقة التي تصاغ بها النشاطات والعلاقات الاجتماعية في تقسيم عمل على المستوى المجتمعي يتناسب مع درجة تطور ونضج أو تخلف قوى الانتاج في هذه الفترة" [٣٦].

ويبين النقيب إن رؤيته للحالة الطبيعية اشبه بمنهجية فرناند بروديل، إذ يقول:"اننا نتكلم عن الحالة الطبيعية بالطريقة نفسها التي يتكلم بها فرناند بروديل عن (العالم الاقتصادي) بالمعنى الذي يجعل من اقتصاد منطقة جغرافية معينة يدور حول مركز متقدم والذي يمثل القطاع الدينامي المحرك للاقتصاد والمجتمع ككل، وتحيط به أطراف أقل تقدما، أي قطاعات ونشاطات اقتصادية انتقالية وهامشية، ويظل في تفاعل مستمر مع المؤسسات والنظم الاجتماعية والحضارية والسياسية السائدة فيه. والقضية الحاسمة في هذه الصياغة النظرية هي أن التباينات في درجة النضج او التخلف داخل العالم الاقتصادي الواحد وبين العوالم

الاقتصادية تظهر باستمرار، ولذلك فهي ليست حالة استثنائية في التاريخ، ولا هي خاصة بالقرن العشرين"[٣٧].

ولابد من الاشارة الى أن بروديل قد اتجه نحو البعد المكاني للتاريخ وفتح باب التاريخ أمام المكان من اجل اعطائه جانباً بنيوياً[٣٨]،ولهذا فهو يتماهى مع هذا الفهم من خلال اعتباره أن الجزيرة العربية لها عالمان اقتصاديان، الأول الخليج وشرق الجزيرة، والثاني جنوب الجزيرة والبحر الاحمر، وبهذا يكون هناك جانب متقدم وآخر اقل تقدما[٣٩]، وهذا ما يشير اليه بروديل بقوله:" مامن مجتمع أو حضارة إلا كان نابعاً من منجزاته الاقتصادية والتكنولوجية التقنية والديمغرافية"[٤٠]. وهذا ما عرف عن بروديل ايضا في دراسته للتاريخ من خلال المكان وتأكيده على العوالم الاقتصادية، ولاسيما في دراسته عن البحر الابيض المتوسط .

ولكن النقيب يدرك أن العالم الذي تحدث عنه بروديل غير العالم الذي يشتغل عليه النقيب لهذا عمل على تبيئة منهج بروديل من دون رؤيته، وهذا ما أشار اليه بقوله: "ولكن عالماً- اقتصادياً -من هذا النوع يختلف عن العالم الذي يتحدث عنه بروديل في عدد من الوجوه، اهمها هو ان مركزه لا تشغله المدينة الراسمالية المستقلة التي يحكمها التجار، كما كانت البندقية وامستردام ولندن. فالعالم الاقتصادي في بيئة الجزيرة العربية كان مركزه تحت رحمة الارستقراطية القبلية بصفة مستديمة، وفي ظل الشبح الرهيب للهيمنة الابوية التي تفرضها الامبراطوريات المحيطة بهما: المماليك ثم العثمانيون في الثاني، والفرس ثم العثمانيون في الاول، الى أن تبدأ حدود هذا العالم الاقتصادي بالتحول تدريجيا بانتقال مركز الثقل الاقتصادي فيه نحو الداخل القبلي تحت الضغط الامبريالي الغربي منذ منتصف القرن التاسع عشر[٤١] .

اما عن مقومات اقتصاد الحالة الطبيعية فهي تجارة المضاربة، ويقول عن ذلك النقيب: "الاصل في تجارة المضاربة هو ما عُثر قبل الاسلام وبعده بأسلوب المقارضة أو القراض، ويتلخص هذا الاسلوب التجاري في أن يدفع شخص ما- وغالباً ما يكون تاجراً رئيسياً(او تاجر جملة في الفترة موضع الدراسة)- الى تاجر المضاربة أو المضارب مالاً أو بضاعة يتجر بها على ان يقتسمها الربح بعد سداد رأس المال" [٤٢].

ب- التحول من اقتصاد الحالة الطبيعية (القطيعة أو الانفصال):-

إن التحول أو التغير، والمقصود بذلك أعين الشروط التي اجتمعت في لحظة ما وسمحت لمواضيع ولاجراءات ولمفاهيم أن تتشكل، وتحديد التحولات الداخلية التي حدثت، مع الاشارة الى أفق التحول للقواعد الجديدة التي استعملت(٤٣). إذ إن التاريخ لا يعني الاستمرارية ولكن القطيعة أو القطائع والانفصالات، ويتم الاستعانة هنا بالدفاع عن هذه الاطروحة بما تحقق في مجال الدراسات التاريخية، وخاصة ما قدمته مدرسة الحوليات الفرنسية (٤٤).وهنا يقترب من مفهوم القطيعة المعرفية الذي أصبح احد المفاهيم الرئيسة في فلسفة العلوم المعاصرة بعد أن تحول هذا الإنموذج الأوربي الخاص إلى معيار معرفي وانتشر المفهوم في الغرب المعاصر عند باشلار والتوسير وميشيل فوكو وتوماس كون(٤٥) .

ويتمثل ما ذُكر سابقا عن التحول والانفصال عند النقيب في تطبيقاته لدراسة الدولة الخليجية من خلال الانطلاق من القول بان عام ١٨٥٣ م يمثل بداية لاضعاف القدرات التجارية لامارات المنطقة وفرض الامن البريطاني على مجتمع الخليج والجزيرة العربية وبالنتيجة انهيار انموذج الحالة الطبيعية، ولاقتصادها المبني على تجارة المضاربة التقليدية، وادخال المنطقة كتابع للدول الاستعمارية، فضلا عن تحول مركز الثقل السياسي من الموانئ التجارية الى الداخل القبلي، وظهور التركيبة الاجتماعية الطائفية القبلية التي صاحبت ظهور الدول الحديثة بعد الحرب العالمية الاولى مع تقسيم المشرق العربي الى عدة دول(٤٦) .

وإن احدى أهم نتائج انهيار اقتصاد الحالة الطبيعية في مجتمع الخليج والجزيرة، هي توقف دورة النخبات القبلية وتبلور نظام الحكم السلالي في المنطقة،ولم يقتصر تأثير هذه المعاهدة على حفظ السلام بين المشايخ والأمراء والسلاطين، إنما ادى الى تثبيت سلطتهم والاعتراف بشرعية سيادتهم على مناطقهم وشعوبهم كأسر حاكمة(٤٧) .

ج- قاعدة الترابط أو العلاقة (وصف الدولة الخليجية):-

وهنا يتطلب تحديد مختلف العلاقات التي تربط بين مختلف الخطابات من جهة، وبين سياقها غير الخطابي الذي تعمل فيه كالمؤسسات والعلاقات الاجتماعية والظروف الاقتصادية والسياسية من جهة أخرى(٤٨). وهذا الأمر تمثل عند النقيب من خلال القول بأن الدولة

الخليجية هي دولة تسلطية، إذ يقول: "اغلب –إن لم يكن–جميع– الدول العربية في المشرق والجزيرة العربية، قد انضوت تحت لواء الدولة التسلطية منذ الستينيات من القرن الماضي، أو بعد الاستقلال مباشرة في دول الخليج العربي"(٤٩). وإن الوازع الاكبر لهذه الاسر الحاكمة، وخاصة بعد تدفق الثروة النفطية، هو الاستئثار بالحكم والثروة(٥٠).ومنع قيام قوى اجتماعية وسياسية مستقلة عن الدولة، معبرة عن مصالح وطموحات فئات السكان المختلفة(٥١). وعلى وفق ما ذكر يثبت القول السابق بأن الدولة الريعية تساهم بالتسلط وهذا الأمر ينطبق كذلك على الدول الخليجية فهي دول ريعية أولاً وتسلطية ثانياً .

ثالثاً– الدولة الخليجية بوصفها دولة تسلطية:–

كان يهدف النقيبمن دراسته للدولة الى تقديم تحليل واقعي من منطلق اجتماعي، فضلاً عن توظيف منهج بنيوي يهدف من خلاله فهم الواقع الذي ينتمي إليه. ومن أجل معرفة شبكة العلاقات التي نتجت من خلال وصفه للواقع والذي عبر عنه بالدولة التسلطية التي هي مجموعة من العلاقات يحاول البحث الوقوف عندها. وقبل بيان ذلك يفترض معرفة مفهوم الدولة التسلطية. ومن الواجب القول أن جميع الدول العربية وليست الخليجية فحسب ينطبق عليها هذا المفهوم في الفترة التي درس فيها النقيب مسار تشكل الدول العربية وصولاً الى الثمانينيات تقريباً، أي أن هذا الأمر ظاهرة تخص الدول العربية الأخرى، ولا تتوقف عند حدود الدول الخليجية فقط.

أ– مفهوم الدولة التسلطية:–

هناك تداخل عند بعض الباحثين بين مفهوم السلطة ومفهوم الدولة، إذ يرون أن السلطة هي نفسها الدولة وإن الدولة ليست سوى السلطة لا غير، وهذا الخلط بين مفهوم الدولة ومفهوم السلطة، وهذا التداخل بينهما في الواقع وفي وعي الناس وثقافتهم قبل ذلك هو الذي يدفع بالسلطة الى أن تكون سلطة شمولية سلطة فوق سلطة الدولة، لتتوارى بذلك الدولة خلف السلطة، وهذا ما تحاول أن تؤكده كل سلطة تأتي الى الحكم ولا تجد أمامها من يقول لها (أنا الدولة)(٥٢).

ولم يقف الأمر عند ما سبق، بل إذا تتبعنا مفهوم الدولة في بعض المعاجم فإننا نجده يعني في اللغة "الاستيلاء والغلبة والشيء المتداول"[٥٣]، وهذا الأمر مشابه لما يذهب اليه المعجم الماركسي، اذ الدولة تعني:" أداة التسلط السياسي في المجتمع الطبقي"[٥٤]. وفي الاصطلاح تعني " المرجع الأعلى المسلم له بالنفوذ، أو الهيئة الاجتماعية القادرة على فرض إرادتها على الإرادات الأخرى بحيث تعترف الهيئات الأخرى لها بالقيادة والفضل وبقدرتها وبحقها في المحاكمة وإنزال العقوبات وبكل ما يضفي عليه الشرعية ويوجب الاحترام لاعتباراتها والالتزام بقدراتها "[٥٥] .

وتعدّ الدولة التسلطية ظاهرة خاصة بالقرن العشرين والشكل المكتمل للدولة البيروقراطية الحديثة، التي انتشرت انتشاراً كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية في دول العالم الثالث بعد مرحلة انحسار الاستعمار، فقد امتلكت ناصية الاستبداد من مصدريه التقليدي والحديث، وهو ما يطلق عليه الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع[٥٦]. وإن بناء الانظمة ضمن الدولة التسلطية قائم على شرعية التسلط، بدلاً من الشرعية الدستورية التي تحظى برضا السكان، وضمن السلطة الرقابية للشعب[٥٧]. وهي ليست نظاماًللحكم فحسب، إنما تعبير سياسي عن نظام اجتماعي– اقتصادي [٥٨] .

وعلى الرغم من أن النقيب يعُد الدولة الشمولية شكلاً من اشكال التسلطية، إلا أنه لا يجد لها تمثيلاً في العالم الثالث، وفق رؤيته، وهذا يتنافى مع الواقع إذا أخذ الأنموذج العراقي ما قبل ٢٠٠٣. إذ يشير إن الحديث عن الدولة الشمولية(التوتاليتارية) – تجارب ستالين ودولة هتلر ودولة موسوليني، وهذه تجارب لها خصوصية تاريخية لا يمكن تعميمها على دول العالم الثالث، إذ أن اغلب تجارب الدولة التسلطية في العالم الثالث تفتقر الى هذا النوع من الآيديولوجيا الشمولية المتعصبة التي تطلق النزعات الحيوانية في الانسان المتمثلة بالنزوع الشبقي نحو القوة التي تميز التجارب الاوربية[٥٩] .

يبدو مما تقدم أن الدولة وفق المعنى الاصطلاحي تقترن بالتسلط، وإن لم يكن من طبيعتها، وذلك من أجل اثبات وجودها وهنا التسلط يُفهم من خلال نفوذ الدولة وهذا يشير الى فهم الدولة من خلال السلطة. وقد اقترن هذا الفهم بالدولة الحديثة، ولاسيما في بداية القرن

العشرين، إذ فهمت الدولة من خلال التسلط والعنف، وهذا ما انعكس حتى على الدول التي تشكلت بعد نهاية الاستعمار بفعل الاستعمار– مثل الدول العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص–، ويبدو أن الدول الاستعمارية قد شكلت الدول العربية أو ساهمت بتشكيلها وفق هذا المنظور، وراهناً –في العالم الغربي على الاقل– قد تغيرت حال الدول عما ذُكر سابقاً، إذ هناك فصل بين الدولة والتسلط، واحياناً هناك رأي يسود يدعو الى تحجيم دور الدولة، وليس من اجل ابعاد التسلط .

ب– كيف تُحكم الدولة الخليجية (التسلطية) ؟

إن السلطة وفق فوكو ليست شيئاً يُكتسب، وشيئ يحتفظ به أو ينتزع بالتآمر، السلطة هي الطريقة التي تعمل بها التكنولوجيات السياسية من خلال الجسم الاجتماعي[٦٠] .

تعتبر فترة الستينيات والسبعينيات مرحلة حاسمة في تطور مؤسسات الدولة التسلطية وتبلورها في جميع الدول العربية، بدءاً بمصر وانتهاءً بالعربية السعودية واليمن[٦١]. ويمكن القول على وفق رأي النقيب أن الدول التسلطية في الخليج تحكم من خلال التضامنيات (Corporation) غير الرسمية، وعن طريق التلاعب بالقوى الاجتماعية في تقسيمات عمل مستجدة [٦٢]، فضلاً عن القبلية السياسية، ومساهمة الاقتصاد الريعي في تعزيز ما تم ذكره .

إن ربط التعاونية أو التضامنية كما يترجمها النقيب لا يعني دائماً ارتباطها بالدولة التسلطية، إلا أن التعاون لا يقتصر على تلك النظم، وإن اقترنت كما تبين مع النظم التسلطية، ولاسيما مع تسلطية موسولويني في ايطاليا وفرانكو في اسبانيا .

ويحمل تعريف التضامنية معنيين: الأول تاريخي يتمثل بوجود الجمعيات الاجتماعية التي تعمل في الدولة، لكنها لا تُعد من مؤسساتها وتكون لها سلطة مؤثرة وقوية في الواقع من خلال افرادها المؤثرين، وتؤدي دوراً كبيراً بين السلطة الحكومية والمجال العام، والثاني، معرفي، إذ يمكن القول أن الاشارة الى هذه التضمانيات بدأت مع كتابات دوركهايم، وعملياً مع الفاشية في ايطاليا وفرانكو في اسبانيا[٦٣]. أما في قاموس الفكر السياسي،فقد عُدت قانونية، ولابد من تمييزها عن الجمعيات الأخرى غير التضامنية وتعبر عن مجموعة افراد، وإن الدولة التي عادة ما تحتوي على التضامنيات أو التعاونيات تسمى الدولة التضامنية[٦٤] .

ويتفق النقيب مع ما ذكر في المعنى الأول بأن التضامنية جماعة او قوة اجتماعية تعبر عن نفسها ومصالحها تضامنيا من خلال قادة تعترف بهم الدولة[٦٥]. وتصبح التضامنية امتداد لأجهزة الدولة ووسيلة فعالة للضبط الاجتماعي[٦٦]. وهناك ست تضامنيات غير رسمية من هذا النوع(عدا الاسرة الحاكمة) هي[٦٧] :-

١- المؤسسة القبلية: شيوخ القبائل الذين تتعامل معهم الحكومة على المستوى المحلي .
٢- التجار: كبار التجار ورؤساء العائلات التجارية، كما تمثلهم عادة غرف التجارة والصناعة.
٣- المؤسسة الطائفية: قادة الطوائف الدينية كالشيعة والاباضية والسنة والزيدية .
٤- المؤسسة الدينية: القادة الدينيون الممثلون للحركات الدينية والمطاوعة وغيرهم .
٥- الطبقات الوسطى: نظرا الى منع التنظيمات المهنية من اكتساب وظائف نقابية، فأن الحكومة تتعامل معها على اساس عائلي ايضاً.
٦- العمال في البلدان التي يوجد فيها عمال من المواطنين، والذين يمتلكون تنظيمات نقابية.

ويشير النقيب الى أن التضامنية تضعف الدولة لأنها بمرور الوقت تتحول الى أداة ضغط لتحقيق بعض المكاسب والمصالح المادية، فضلاً عن أن الناس سيجعلون علاقتهم بالدولة ليس من خلال المواطنة انما من خلال القبيلة أو الطائفة أو الاثنية على اساس مصلحي بحت [٦٨] .

ويمكن القول أن هذا الشكل من النظام المتبع يمثل الواقع الذي تعيشه الدولة الخليجية، واذا كانت تميل الى هذه التضامنيات فإنها تعبر عن مكونات الشعب التي ينتمي اليها، سواءً أكانت مكونات دينية أو قبلية أو اقتصادية .

ويمكن القول أن القبلية وبشكل خاص القبلية السياسية واحدة من أدوات التسلطية التي تشتغل عليها الدولة الخليجية، لكن قبل ذلك لابد من التأكيد ان القبيلة هنا لا تُفهم كما هي عند بعض الكتاب والباحثين سواءً أكانوا من العرب أم غيرهم الذين ما زالوا يتكلمون عن القبيلة وكأنها الاشتراك في النسب الذي يميز المجتمعات القرابية التقليدية،ومن الطبيعي، في هذا

السياق يظهر التقابل الحاد بين القبيلة والدولة، أما عن فهم النقيب فالقبيلة في الاساس مبدأ تنظيمي يحدد الاطر العامة للعضوية في الجماعة حسب تراتبية تنظيمية، وهي رابطة موحدة الغرض، ومبنية على التحالف بقدر ماهي مبنية على القرابة، وثمة عقلية عامة مستمدة من الانتماءات والولاءات الوشائجية المنغرسة في اعمق اعماق وجدان الجماعة، وتظهر القبيلة في كل مراحل التاريخ الانساني، وتضعف احيانا وتقوى احيانا اخرى، وقد اطلق النقيب على هذا السياق القبلية السياسية[٦٩]. و"الظاهرة القبلية هي ظاهرة انسانية قامت في بيئات مختلفة وليست مرتبطة بالبداوة المكانية (البيئة) وتنشأ التنظيمات القبلية على اساس النسب أو التحالف على حد سواء[٧٠] .

ويتبين مما سبق أن النقيب عمل على التمييز بين القبيلة كمفهوم قائم على النسب وبين القبيلة كمفهوم قائم على الانتماء وهو يميل الى القول بالمفهوم الثاني التي هي اقرب لمفهوم الجماعة في الفكر السياسي المعاصر. فضلا عن تأكيده على أن المصدر الاساس لشرعية الوضع السياسي في بلدان شبه الجزيرة العربية، يكمن في مجموعة من العوامل التي تتلخص في مفهوم قديم ومهمل، هو القبلية السياسية[٧١]. وإن القبلية السياسية شكل من اشكال التنظيم الاجتماعي، الذي يختلف عن القبلية العادية، أي مجموعة العلاقات المتبادلة بين الافراد، والمبنية على تراتبية القرابة.

ولعل من مقومات الدولة التسلطية في الخليج هو الاقتصاد الريعي، إذ إن الدولة التي تملك فوائض كبيرة من رأس المال تؤدي في حالة الدولة الريعية الى مزيد من التدخل في الاقتصاد، ويعني بروز مركزية الدولة في هذه البيئة، بالضرورة بروز دور الاسر والنخب الحاكمة التقليدية، ولذلك ظهرت الاسر الحاكمة كأنها مؤسسات سياسة تملك الدولة، ولم تأت عن طريق الاختيار او الانتخاب، وهذا يعني تكييف اجهزة الدولة الحديثة الرأسمالية لمتطلباتها[٧٢] .

وعلى الرغم من تأكيد النقيب بأن الدولة الخليجية لا تفهم من خلال أنموذج الدولة الريعية، إلا أنه لا يمكن أن يستبعد دور الاقتصاد الريعي في التأسيس للتسلطية. وقد اشار النقيب الى أن مفهوم الدولة التسلطية ومؤسساتها التضامنية، واختراقها النظام الاقتصادي

والمجتمع المدني أداة أشمل وافضل من الدولة الريعية في فهم مجتمع الخليج والجزيرة العربية[٧٣].

وهناك ملاحظة مهمة يشير إليها النقيب لا تنطبق على الدولة الخليجية فحسب بل على اغلب الدول العربية، وهي عندما بدأت الدول العربية تطبيق برنامج دولة الرعاية ونتيجة لثقافة التخلف جعلت من هذه الرعاية هبة أو معونة يرجوها مواطنو تلك الدولة[٧٤] .

الخاتمة:

في بداية البحث تمت الاشارة الى أن نصوص دراسة الدولة –احيانا– تحتوي على مادة قانونية واجتماعية وتاريخية وفلسفية، والأخيرة تُعنى بما ينبغي أن تكون عليه الدولة أو السلطة، إذ تشتغل على تحديد الهدف وليس الاكتفاء بالوصف كما هو حال علم الاجتماع، وعلى الرغم أن النقيب يعد مختصاً في علم الاجتماع، إلا ان هناك فهماً وهدفاً للدولة يسعى لتشكيله من خلال دراسته البنيوية، وهذا ما يجعل منه قريب من الدراسات الفلسفية، التي ساهمت في تقديم منهج ورؤية للفهم، إذ تبين أنه قد وظف منهجية بروديل في دراسته للتاريخ، فضلاً عن مفاهيم البنيوية(التشكل أو التكون، التحول أو الانفصال، والترابط بين العلاقات) .

لا يخلو الاشتغال على الدولة المعاصرة من الحديث عن الدعوة الى تبريرها أو الدعوة الى تغييرها. ولم يكن خلدون النقيب ينتمي الى السياق الأول بل أنه كان يشتغل على فهم الدولة الخليجية والدعوة الى إجراء التغييرات فيها، بل يمكن القول إن اشتغالات النقيب المتنوعة في مؤلفاته الرئيسة يجمعها امرٌ واحد وهو اهتمامه بدراسة الواقع الذي ينتمي إليه. وإن ما يميز النقيب في دراسته عدم اهتمامه بتراكمات التاريخ الذي شكل تلك الدول، بقدر اهتمامه بتحليل الواقع ومن الواقع كانت الانطلاقه والعودة الى التاريخ إن دعا الأمر ذلك .

يمكن أن يوصف النقيب بأنه المثقف المشاكس الذي غرد خارج سربه، وهذه المشاكسة تأتي من طبيعة دولة الكويت والحرية التي تتمتع بها مقارنة بالدول الخليجية الأخرى، ومن خلال هذه الحرية انتجت مثقفين وادباء لهم حضورهم في الثقافة العربية، فضلاً عما تتمتع به الكويت من ريادة خليجية في المجال الثقافي من خلال مشاريعها الثقافية، سواءً أكانت مطبوعات أم فعاليات.

يتبين مع الدول الخليجية وفق دراسة النقيب أهمية دراسة دور القوى الاجتماعية بكل اشكالها الدينية، القبلية، والاقتصادية في المؤسسات السياسية، إذ إن هذا النوع من التضامنيات –كما وصفه النقيب– ليس بحاجة الى ذلك التطور الموجود في المؤسسات السياسية التي توجد في دول أخرى، وتحتوي على مؤسسات وقوى اجتماعية وفكر متقدم يعمل على رفد هذه المؤسسات والشعوب بما تحتاجه .

يبدو أن النقيب قد استبعد دور العنف في بعض الدول الخليجية الذي ارتبط بتشكلها احيانا، ولولاه لما قامت بعض تلك الدول، لكن ما يبرر للنقيب تجاهل ذلك هو اشتغاله على تحليل الدولة الواقعية الراهنة وليس المنظور التاريخي للدولة. لكن حضور العنف في بعض الدول الخليجية موجود في مؤسساتها سواءً أكان عنفاً سافراً أم كامناً .

ومن الواجب القول أن النظم السياسية الخليجية رغم وصف النقيب لها بأنها نظم تسلطية وتضامنية لكنها في الوقت نفسه تعد نظماً فاعلة وليست نظما ضعيفة، فبعضها يمتلك دوراً اقليمياً لا ينحصر في حدود الدولة فحسب. فدولة مثل الامارت العربية المتحدة تتوفر على مؤسسات قوية ومتماسكة، وتشتغل على وفق احدث التطورات العلمية، وهناك دول خليجية تعمل على رعايا مواطنيها بكل اطيافهم مثل الكويت، التي تمتلك شكلاً من اشكال القوة، ربما لا يوجد حتى في دولٍ خليجية اخرى تعمل على اقصاء من يخالف عقيدة السلطة.

ويمكن القول إن المشكلة الراهنة ليست في المشاركة بالحكم عن طريق الانتخابات على الرغم من أن هذا يعد امراً مشروعاً وحقاً لكل انسان أن يشارك بالحكم وفق رغبته، إلا أن ذلك–احياناً– لا يفضي الى الاستقرار وربما يعمل على تعزيز قوى التفكك إن لم يكن هناك نظام سياسي جيد ومؤسسات سياسية تعمل على تحقيق برامج وخطط التنمية تحمي حقوق الجميع .

وختاما يمكن القول ان النقيب في اختياره للبنيوية يعد شكلا من اشكال الابتعاد عن نقده لتفاصيل الواقع السياسي الذي ينتمي إليه ومحاولة تشكيل كُل يعبر عن ذلك الواقع، وبالنتيجة هذا الاشتغال لا يجعله في مواجهة مباشرة مع رموز السياسة في محيطه الذي ينتمي اليه .

الهوامش:

١- ينظر: ابو دية، ايوب، موسوعة اعلام الفكر العربي الحديث والمعاصر، رئيس التحرير جاد الكريم الجباعي، وزارة الثقافة الاردنية، عمان، ٢٠٠٨، ص٢٢٣ .

٢- ينظر: النقيب، خلدون حسن، في البدأ كان الصراع (جدل الدين والاثنية، الامة والطبقية عند العرب)، دار الساقي،بيروت، ط اولى، ١٩٩٧، ص١٢.

٣-ينظر: النقيب، خلدون حسن، اراء في فقه التخلف(العرب والغرب في عصر العولمة)، تحرير عبد الرحيم حسين، دار الساقي، بيروت، ط اولى، ٢٠٠٢، ص٣٤-٣٥ .

٤- ينظر: زيادة، معن، الموسوعة الفلسفية العربية، مادة دولة لـ عبد الغني غنوم، مج الأول، مركز الإنماء القومي، ط أولى، ١٩٨٦، ص٤٢٥ .

٥-لو أخذنا نماذج من رؤى الفلاسفة لوجدنا إن أفلاطون يعتبر الدولة بمثابة شخص او وحدة حية مكونة من أجزاء منسجمة تترابط فيما بينها وتهدف الى غرض واحد هو تحقيق الخير (صالح، غانم محمد، الفكر السياسي القديم والوسيط، مطبعة التعليم العالي العراقية، بغداد، ١٩٨٨، ص١٥.)، أما ارسطو فان الدولة لديه اعلى أنواع الجماعات وتهدف الى أسمى الغايات والأسرة تأتي قبل الدولة في الترتيب الزمني وإذا اجتمع عدد من الأسر تكونت القرية ومن جملة قرى تتكون الدولة على شرط أن يكون اجتماعها من سعة النطاق بحيث يتيح لها أن تكتفي ذاتيا (صالح، غانم محمد، الفكر السياسي القديم والوسيط، ص٩٨.)، أما هوبز فقد نظر للدولة على إنها تنين كبير يجمع في ثناياها كل أفراد المجتمع، ومنبع النظرة الهوبزية للدولة ناتج عن نظريته في العلاقة بين حماية الأفراد وطاعتهم، أي أن تحمي الدولة أفرادها مقابل طاعة الأفراد للدولة وعلى ذلك يرى هوبز إن على الدولة أن تملك من السيادة والقوة بحيث تكون فوق كل اعتبار(ظاهر، احمد جمال، دراسات في الفلسفة السياسية، دار مكتبة الكندي، عمان، ط أولى ، ١٩٨٨، ص٥١.)، وهي عند كانت اتحاد مجموعة من الناس تحت قوانين شرعية وبالقدر الذي به تكون هذه القوانين ضرورية قبلية، أي صادرة طبيعية عن مفهومات القانون (الحق) الخارجي بوجه عام (لا بواسطة اللوائح والنظم فأن شكلها هو شكل دولة بوجه عام)(بدوي، عبد الرحمن، فلسفة القانون والسياسة (امانويل كانت -٣-)، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٩ ، ص٨٧-٨٨ .)، وما يلاحظ في موضوع الدولة إن الماركسية لم تتمكن من اعداد نظرية عن الدولة لا نظرية عن الدولة الرأسمالية الحديثة(الليبرالية) ولا نظرية عن الدولة الاشتراكية، لسبب أساسي: ذلك إنها كانت مهتمة قبل كل شيء بمسألة الحزب الثوري، بنظريته وبنائه والحال إن هذين الاهتمامين متعارضان في الواقع (توزيل، اندريه، واخرون، ماركس ونقده للسياسة، ترجمة جوزيف عبدالله، التنوير، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٨٣ .) .

٦- ينظر: زيادة، معن، الموسوعة الفلسفية العربية، ص ٤٢٦.

٧- لالاند، اندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، مج الأول، ترجمة خليل احمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، ط أولى، ١٩٩٦، ص٣٦٩.

٨- ينظر :العروي،عبدالله، مفهوم الدولة،المركز الثقافي العربي،بيروت،ط تاسعة،٢٠١١، ص ٨-٩.

٩- ينظر: المصدر نفسه، ص ٩-١٠.

١٠- ينظر: النقيب، خلدون حسن، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ثالثة، ٢٠٠٤، ص٢٢.

١١- ينظر: المصدر نفسه، ص٢٥.

١٢- المصدر نفسه، ص٢٦.

١٣- المصدر نفسه، ص٢٧.

١٤-الجابري، محمد عابد، اشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط رابعة، ٢٠٠٠، ص٩٧.

١٥- النقيب، خلدون، اراء في فقه التخلف، ص١٤٤.

١٦- ينظر: العروي، عبدالله، مفهوم الدولة، ص١٩٦.

١٧- ينظر: النقيب، خلدون، في البدأ كان الصراع، ص١٧ .

١٨- ينظر: حسيب، خير الدين، النقيب باحث رصين ومثقف ملتزم، مجلة العربي،الكويت،العدد ٦٣٥،اكتوبر ٢٠١١، ص١٠٤ . وكذلك:ينظر :الانصاري،محمد جابر،خلدون النقيب ذروة الالتزام والابداع الفكري في الخليج العربي، مجلة العربي، الكويت، العدد ٦٣٥، اكتوبر ٢٠١١، ص ١٠٣ .

١٩-ينظر :الانصاري،محمد جابر،خلدون النقيب ذروة الالتزام والابداع الفكري في الخليج العربي، ص١٠٣.

٢٠-فوكو، ميشيل، الانهمام بالحقيقة، حوار اجراه معه فرانسوا ادالد، ضمن كتاب مسارات فلسفية، ترجمة محمد ميلاد، دار الحوار، سورية، ط أولى ، ٢٠٠٤، ص٣٥.

٢١-يميل النقيب الى استعمال مفهوم البنائية للتعبير عن البنيوية، ولـ احمد ابو زيد عنوان يحمل مدخل الى البنائية. وقبل ذلك قد جعل من هذا المصطلح صلاح فضل عنوانا لكتاب، وكذلك احمد كمال زكي قد استعمل هذا المصلح في كتابه النقد الادبي الحديث في بداية سبعينيات القرن العشرين.

ينظر: وغليسي، يوسف، اشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط أولى، ٢٠٠٨، ص١٢٧ .

٢٢-ينظر: النقيب، خلدون حسن، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، ص٦٦ .

٢٣-ينظر: وغليسي، يوسف، اشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص١١١ .

٢٤-ينظر: زيادة، معن، الموسوعة الفلسفية العربية، ج الأول، مركز الانماء القومي، بيروت، ط أولى، ١٩٨٦، ص١٩٨ .

٢٥-ينظر: صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، ج الأول، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط أولى، ١٩٧١، ص٢١٨ .

٢٦-ينظر: رافيندران، س.، البنيوية والتفكيك، ترجمة خالدة حامد، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط أولى، ٢٠٠٢، ص١٥ .

٢٧-ينظر: ابراهيم، زكريا، مشكلة البنية، مكتبة مصر ودار المرتضى، مصر، ص٧ .

٢٨-ينظر: ديديه، جوليا، قاموس الفلسفة، ترجمة فرانسوا ايوب، مكتبة انطوان، بيروت، ط أولى، ١٩٩٢، ص١٠ .

٢٩-ينظر: الرويلي، ميجان، والبازعي، سعد، دليل الناقد الادبي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط ثانية، ٢٠٠٠، ص٦٨ .

٣٠- ينظر: زيادة، معن، الموسوعة الفلسفية العربية، ص١٩٨ .

٣١-ينظر:مهيبل،عمر،من النسق الى الذات،الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت، ط أولى،٢٠٠٧، ص٣٩.

٣٢-ينظر: يوسف، أحمد، القراءة النسقية (سلطة البنية ووهم المحايثة)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط أولى، ٢٠٠٧، ص٥٣٠ .

٣٣-المصدر نفسه، ص٥٣١ .

٣٤-المصدر نفسه، ص٥٣٢ .

٣٥-ينظر: بغوره، الزواوي، الفلسفة واللغة (نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة)، دار الطليعة، بيروت، ط ألى، ٢٠٠٥، ص١٦٩-١٧٠. ينظر: بغوره، الزواوي، مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١١٧-١١٨.

٣٦- النقيب، خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص٢٧ .

٣٧-المصدر نفسه، ص٢٨ .

٣٨-ينظر: ليشته، جون، خمسون مفكرا اساسيا معاصرا، ترجمة فاتن البستاني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط أولى، ٢٠٠٨، ص١٩١. كذلك، بروديل، فرناند، تاريخ وقواعد الحضارات، ترجمة سفير د.حسين شريف، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص٨.

٣٩-ينظر: النقيب، خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربيةص٢٨.

٤٠- بروديل، فرناند، تاريخ وقواعد الحضارات، ص١٤ .

٤١-ينظر: النقيب، خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص٢٨-٢٩ .

٤٢-ينظر: النقيب، خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربيةص٣٢ .

٤٣-ينظر: بغوره، الزواوي، الفلسفة واللغة، ص١٦٩-١٧٠ .

٤٤-ينظر: المصدر نفسه، ص١٧٠ .

٤٥- حنفي ، حسين ، مقدمة في علم الاستغراب ، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر، بيروت، ط أولى، ١٩٩٢، ص٤٣٨.

٤٦- النقيب، خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية،ص٨٦-٨٧ .

٤٧-المصدر نفسه،ص٩٥ .

٤٨-ينظر: بغوره، الزواوي، الفلسفة واللغة، ص١٧٠.

٤٩-النقيب، خلدون حسن، اراء في فقه التخلف، ص٥٢ .

٥٠-النقيب، خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص١٤٥.

٥١-المصدر نفسه، ص ١٤٩.

٥٢- ينظر:القمودي، سالم، سيكولوجيا السلطة، سلسلة أفكار معاصرة العدد (٥)، دار الفكر الجديد، النجف، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠، ص٨٥ .

٥٣- مصطفى،إبراهيم،واخرون،المعجم الوسيط،ج الأول،مطبعة باقري، ط ثانية، ١٤٢٧ هـ،ص٣٠٤.

٥٤- نخبة من المؤلفين الروس، المعجم الفلسفي المختصر (رؤية ماركسية)، ترجمة توفيق سلوم، دار التقدم، ١٩٨٦، ص٢١٨ .

٥٥- الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، دون سنة طبع، ص٢١٥.

٥٦- ينظر: النقيب، خلدون حسن، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، ص٢٤ .

٥٧- ينظر: النقيب، خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص١٥٣.

٥٨- ينظر: المصدر نفسه، ص١٦٠ .

٥٩- ينظر: النقيب، خلدون حسن، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، ص٣٥ .

٦٠-دريفوس، اوبير، وبول رابينوف، ميشيل فوكو (مسيرة فلسفية)، ترجمة جورج ابي صالح، مراجعة مطاع صفدي، مركز الانماء القومي، بيروت، ص١٦٥-١٦٦.

٦١- ينظر: النقيب، خلدون حسن، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، ص١٨٨.

٦٢- ينظر: النقيب، خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص١٤٩.

٦٣- ينظر : Roberston, David, dictionary of Politics, The Penguin, UK, First Published,1986, p. 71.

٦٤- ينظر: Scruton, Roger, A dictionary of political thought, The Macmillan Press, Reprinted, UK, 1983, p.99.

٦٥- ينظر: النقيب، خلدون حسن، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، ص١٨٣ .

٦٦- ينظر: النقيب، خلدون، صراع القبيلة والديمقراطية حالة الكويت، دار الساقي، بيروت، ط أولى، ١٩٩٦، ص٩.

٦٧- ينظر: النقيب، خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص١٤٩ .

٦٨- ينظر: المصدر نفسه، ص١٧٣ .

٦٩- ينظر: النقيب، خلدون، اراء في فقه التخلف، ص١١١ .

٧٠- النقيب، خلدون، في البدأ كان الصراع، ص٤١٢ .

٧١- ينظر: النقيب، خلدون، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص١٥١-١٥٢ .

٧٢- ينظر: المصدر نفسه، ص١٢٣ .

٧٣- ينظر: النقيب، خلدون، اراء في فقه التخلف، ص٦٩ .

٧٤- ينظر: المصدر نفسه، ص٣٦ .